

## وزارة الشؤون القانونية

### قرار وزارى

رقم ٢٠٠٢/٣

استناداً إلى المرسوم السلطانى رقم ٩٤ / ١٤ بتحديد اختصاصات وزارة الشؤون القانونية،  
وإلى المرسوم السلطانى رقم ٩٤ / ١١٤ باعتماد الهيكل التنظيمى لوزارة الشؤون  
القانونية،

وإلى القرار الوزارى رقم ٩٥ / ١ باعتماد التقسيمات الإدارية التابعة للمديريات العامة  
لوزارة الشؤون القانونية وتعديلاته،

وإلى كتاب وزارة الخدمة المدنية رقم وخ م ١٠٤ / ١٣ / ١٢٢٥ بتاريخ ٢ / ٢ / ٢٠٠٢،  
وإلى كتاب وزارة المالية رقم مالية / ت - (٤٨٣) م . ت . د / ٧ / ٤ / ١٣٦  
بتاريخ ١٣ / ٢ / ٢٠٠٢ م،  
وبناء على ماتقتضيه المصلحة العامة .

### تقرر

مادة (١) : تنشأ بالوزارة دائرة تسمى (دائرة التنسيق والمتابعة) تتبع الوزير مباشرة .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره وعلى  
جميع المختصين تنفيذه .

محمد بن علي بن ناصر العلوى  
وزير الشؤون القانونية

صدر فى : ٥ من ذى الحجة ١٤٢٢ هـ

الموافق : ١٧ من فبراير ٢٠٠٢ م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٧١٤)

الصادرة فى ٢ / ٣ / ٢٠٠٢ م

### قرار وزارى

رقم ٢٠٠٢/٤

استناداً إلى المرسوم السلطانى رقم ٩٤ / ١٤ بتحديد اختصاصات وزارة الشؤون القانونية،  
وإلى المرسوم السلطانى رقم ٩٤ / ١١٤ باعتماد الهيكل التنظيمى لوزارة الشؤون  
القانونية،

وإلى القرار الوزارى رقم ٩٥ / ١ باعتماد التقسيمات الإدارية التابعة للمديريات العامة  
لوزارة الشؤون القانونية وتعديلاته،

وإلى القرار الوزاري رقم ٩٥ / ٢ باعتماد اختصاصات التقسيمات الإدارية الواردة في الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون القانونية وتعديلاته،  
وإلى القرار الوزاري رقم ٢٠٠٢ / ٣ بإنشاء دائرة التنسيق والمتابعة،  
وبناءً على ماتقتضيه المصلحة العامة.

### تقـرر

مادة (١) : يضاف إلى " أولاً " من القرار الوزاري رقم (٩٥ / ٢) المشار إليه النص الآتي :

#### - دائرة التنسيق والمتابعة

وتختص بالآتي :

- إعداد الردود على المكاتبات الواردة للوزير وفق التوجيهات الصادرة بشأنها .
- الاتصال بوسائل الاعلام لتغطية المقابلات ووقائع الاجتماعات التي يعقدها الوزير بالتنسيق مع قسم العلاقات العامة ومكتب الوزير .
- إعداد برامج زيارات لضيوف الوزير بالتنسيق مع الجهات الأخرى ذات العلاقة .
- الإعداد لعقد الاجتماعات التي يشارك فيها الوزير والتحضير لها ومتابعة نتائجها .
- متابعة انجاز الموضوعات المحولة إلى المختصين لتحديد موقفها من الانجاز، وإعداد التقارير عن موقف انجازها .
- التنسيق مع المختصين في توفير البيانات والمعلومات المطلوبة .
- ما تكلف به من أعمال أخرى مماثلة .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره وعلى جميع المختصين تنفيذه .

محمد بن علي بن ناصر العلوي

وزير الشؤون القانونية

صدر في : ٥ من ذي الحجة ١٤٢٢هـ

الموافق : ١٧ من فبراير ٢٠٠٢م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٧١٤)

الصادرة في ٢/٣/٢٠٠٢م